المجلة
الالكترونية للدراسات و الأبحاث الدستورية و السياسية
www.s-pol.co.cc/ar

جامعة محمد الأول
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
وجدة

ماستر: الدراسات الدستورية والسياسية
وحدة: علم السياسة
مجزوءة: نظريات التنمية السياسية والحكامة



عرض تحت عنوان:

نظرية الانتقال الديمقراطي

من إنجاز الطلبة:

- أسماء بركيطة
- نازك البوعيادي
- شدادي رشيد
- اسماعيل ازواغ

بإشراف الأستاذ:

* الميلود بوطريكي

السنة الجامعية: 2010/2011- 1431/1432



مقدمة :

الانتقال في اللغة من التنقل و يعني قطع مسافة بين موقع وآخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى أخرى مغايرة في طبيعتها ومواصفاتها، وحينما يقال الانتقال الديمقراطي فإن مفهومه يرتبط بالتحول السياسي المرحلي الذي يعني العبور من مرحلة يُفترض أنها غير ديمقراطية، أو من مرحلة التأسيس للديمقراطية، إلى مرحلة تكتمل فيها مقومات وشروط البناء الديمقراطي. الانتقال الديمقراطي يعني إذن تجاوز قواعد الأنظمة التسلطية والشمولية واستبدالها بأخرى ديمقراطية.

دخلت إشكالية الانتقال الديمقراطي، ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين، بقدر هائل من القوة والكثافة، لكن رغم هذا يمكن القول بأن الظهور الفعلي لحركات الانتقال الديمقراطي بدأ مع قيام الثورات الغربية ،وبالخصوص الأوروبية منها، حيث كان هاجس الديمقراطية الفتيل الذي ساعد على اندلاع الثورة الفرنسية، التي تعتبر أول نموذج للانتقال الديمقراطي.

وإذا كان الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الحديثة لاستعمال فإن التجارب الديمقراطية العريقة - المكتملة- كانت سباقة إلى ملامسته إبان نشأتها [1] ويقصد بهذه التجارب العريقة النموذج البريطاني والأمريكي والفرنسي، حيث كانت تعيش هذه البلدان أوضاعا أسوأ مما تعيشه الدول التي تشهد هذا الانتقال حاليا، فقد عرفت فترات حرجة من الاستبداد والتشتت قبل نجاح ديمقراطيتها، [2] ويكفي مثلا أن نسوق النموذج الفرنسي الذي استغرقت فيه طفرة الانتقال الديمقراطي من تاريخ الثورة الفرنسية سنة 1789 إلى حدود الجمهورية الثالثة (حوالي 1900).

وقد عرفت هذه الدول ثلاث موجات رئيسية ساعدتها في التحول إلى الديمقراطية، وموجات التحول هاته عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي، إلى نظام ديمقراطي تحدث في فترات زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما[3].

وقد حدد هنتجتون ثلاث موجات للديمقراطية في العالم، وكان لكل من هذه الموجات أثرها في عدد صغير نسبيا من الدول، وفي كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية. كما لم تكن حركات التحول إلى الديمقراطية، تحدث في أثناء موجات ديمقراطية، فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه.[4]

وتكمن جذور الموجة الأولى من التحول إلى الديمقراطية في الثورتين الفرنسية والأمريكية، إلا أن الظهور الفعلي للمؤسسات الديمقراطية القومية يعد ظاهرة خاصة بالقرن 19، حيث ابتدأت سنة 1828 مع امتداد عملية الاقتراع إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من تجاوز أوربا في هذا المسلسل.[5]

---

[1]- محمد جسوس: تقرير عن المنتدى السياسي الثاني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد الثقافية والعلوم حول إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة شؤون مغربية، عدد 12 فبراير 1997- ص:7.
[2]- الصديق النخلي، مرجع سابق، ص:43.
[3]- صامويل هانغتون، مرجع سابق، ص:73.
[4]- صامويل هانجتون، مرجع سابق، ص :43.

يحدد جوناتان سنشاين معيارين رئيسيين مقبولين لظهور أرقى درجات الديمقراطية في النظم السياسية في القرن 19:

- 50% من الذكور البالغين لهم حق التصويت.

- وجود مسؤول واحد ينبغي عليه إما أن يحصل على أغلبية في برلمان منتخب أو يتم اختياره في انتخابات شعبية دورية.[6]

وفي أوائل ثلاثينات القرن 20 وبعد انتهاء الموجة الأولى تحركت اسبانيا وتشيلي نحو الديمقراطية، ففي غضون 100 عام أقامت ثلاثين دولة أو يزيد الحد الأولى من المؤسسات الديمقراطية القومية.

إلا أن التطور السياسي الذي ساد بعد هذه الفترة هو التحول عن الديمقراطية والعودة إلى الحكم الشمولي التقليدي أو اتخاذ أشكال جديدة من المطلقية قائمة على قاعدة جماهيرية عريضة وعلى مزيد من القهر والوحشية وقد حدثت هذه الردة في دول كانت قد أقامت أشكالا ديمقراطية قبيل الحرب العالمية الأولى، أو بعدها مباشرة حيث كانت الديمقراطية جديدة وفي بعض الحالات كانت الأمم نفسها وليدة.[7]

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية، وكانت هذه الموجة قصيرة نسبيا حيث غطت سنوات ما بين 1945 و 1968 مع عودة الديمقراطية إلى أوربا الغربية وتحرر المستعمرات البريطانية التي أصبح بعضها ديمقراطيا.[8]

ومع مطلع السبعينات، وتزامنا مع المخاض السياسي الذي عرفته دول أوربا الجنوبية وبالتحديد اسبانيا والبرتغال واليونان، وامتداد رنين الانتقال الديمقراطي إلى دول أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية [9] لم يقف الأمر هنا بل كان لإفريقيا نصيبها من هذا الحراك حيث عرفت تحولات عميقة مست غالبية بلدانها، وقد عدد الأستاذ بن يونس المرزوقي ثلاث أشكال اعتمدتها الدول الإفريقية لتبني الديمقراطية وهي:

1- تحولات شكلية: وقصد بها مختلف الإجراءات التي تم اعتمادها للوصول إلى الديمقراطية دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في النظام.

2- تحولات عنيفة مصحوبة باضطرابات.

3- تحولات حقيقية، تمت بشكل هادئ.[10]

و يستقي هذا الموضوع أهميته الخاصة انطلاقا من طبيعة ونوعية مادته، فقد أضحت الديمقراطية وسبل الوصول إليها لبنة حيوية، وحافزا لإثارة الفكر وبروز زخم من الاتجاهات الفكرية، حتى أصبح الشغل الشاغل لجل الأوساط الأكاديمية والعلمية، كما أن أهميته هذه، تنهل من الحاجة الماسة للتصدي لمختلف أبعاده، وكشف خباياه من أجل إغناء وتمتين حقله النظري،

---

[5]- الصديق النخلي، مرجع سابق، ص:44.

[6]- صامويل هانتغتون، مرجع سابق، ص:74.

[7]- نفسه، ص: 75.

[8]- الصديق نخلي، مرجع سابق، ص:44.

[9]- الصديق نخلي، مرجع سابق، ص:45.

[10]- المرزوقي بن يونس، الأنظمة السياسية للدول النامية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة قانون عام، كلية الحقوق جامعة محمد الأول بوجدة 1998/1997، ص: 35-36. ويمكن الرجوع أيضا إلى الموقع الشخصي للأستاذ www.almarzougui.net

فما هي ماهية الانتقال الديمقراطي؟ كيف يتم؟ ما هي أوجه الاختلاف والتكامل بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة؟ وأين تتجلى أبرز شروط هذه العملية؟ وما هي أهم معيقاتها؟

وللإجابة على الإشكاليات الرئيسية أو بعض الإشكاليات الثانوية، ارتأينا تقسيم هذا العرض إلى فصلين:

فصل أول: مفهوم الانتقال الديمقراطي و تمييزه عن المفاهيم المشابهة

فصل ثاني: شروط الانتقال الديمقراطي ومعيقاته

الفصل الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة

تجاوزت الواجهات التي يقدمها الانتقال الديمقراطي أزمة المقتربات التنموية التي كانت تنظر إلى الديمقراطية باعتبارها نتاجا لشروط سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة، وباعتبار الديمقراطية منتجة، لم تكن مرتبطة بالاشتغال النظري فقط، بل ساهمت أيضا في عمليات إنجاح مسلسلات الدمقرطة، وقد تبلورت هذه العمليات في إنتاج نماذج نظرية لتأطير الانتقال الديمقراطي.

لدى سنحاول تناول الموضوع من خلال مبحثين بحيث خصصنا المبحث الأول للتساؤل عن الانتقال الديمقراطي كمدخل نظري، والمبحث الثاني تناولنا من خلاله اتجاهات التمييز بين مفهوم الانتقال الديمقراطي وباقي المفاهيم المشابهة.

المبحث الأول: مفهوم وأشكال الانتقال الديمقراطي

أصبح مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الشائعة في العالم، يستعمله دارسوا العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي في السنوات الأخيرة، فتعددت تعاريفه بتعدد دارسيه، كما تعددت إشكاله بتعدد أنماط الحكم.

لذا سيتم تناول مفهوم الانتقال الديمقراطي في مطلب أول والمطلب الثاني خصص لأشكال الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: معنى الانتقال الديمقراطي

قبل التعرض لمعنى الانتقال الديمقراطي سنحاول التعرف في البداية لمعنى الانتقال، وبعدها لمعنى الديمقراطية، وصولا إلى تعريف الانتقال الديمقراطي.

فالانتقال في معناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فانتقل [11] مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول في صفاته وخصائصه.

أما كلمة ديمقراطية ومدلولها فترجع إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية.[12]

إلا أن الاستخدام الحديث لها يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن 18.[13]

وخلال النصف الثاني من القرن 20 عرفت مجموعة من دول العالم المتسمة بأنظمة سياسية غير ديمقراطية تحولات مهمة على مستوى أنظمة الحكم، فانتقلت من أنظمة شمولية ديكتاتورية وغير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية.

وقد سميت موجات التحولات هاته بالانتقال الديمقراطي وظهرت في هذا السياق مجموعة من الدراسات والأبحاث حاولت إيجاد تعريف وفك لرموز هذا التحول أو الانتقال الديمقراطي.

فما المقصود بالانتقال الديمقراطي؟

الانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة، في لحظة زمنية دقيقة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى تنظيم جديد، يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المأسسة كنظام للحكم وللمجتمع، إنه يحيل إلى ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي، يتميز بتقسيمه ونقده للماضي وتغيير مساراته السياسية، مع تبديل أنماط التحالفات، وإعادة النظر في أسلوب عمل السلطات ودورها السياسي وبالتالي، فالانتقال الديمقراطي وفق هذا المعنى تطور لحركة عضوية إنه بناء وتنظيم تدريجي، والانتقال الديمقراطي مسألتان: انتقال إلى الحكم الديمقراطي وانتقال إلى المجتمع الديمقراطي.

وتقاس مؤشرات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي انطلاقا من المسألة الدستورية، دون الخلط بينه وبين الإصلاح السياسي، مادام الثاني وسيلة التسريع من وثيرة الأول " أي الانتقال" أما الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي فإنه يرتبط بإصلاحات أساسية في المجتمع بكل مكوناته وحركاته.[14]

---

[11]- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت، ص4529.

[12]- عبد الكريم غلاب، دفاع عن الديمقراطية،(د.ن)،(د.ط) ص:10.

[13]- صامويل هانغتون، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن20". ص:64.

[14]- مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب "التحول الديمقراطي بالمغرب الرهانات، والمعوقات والحدود " التقرير السنوي2003، منشورات منتدى المواطنة، ص: 13.

* الأتوقراطية: مصطلح يطبق على الحكومة التي يترأسها شخص واحد أو جماعة أو حزب، لا يتقيد بدستور أو بقانون ويتمثل هذا الحكم في الابتداء في إطلاق سلطات الفرد.

وقد ذهب محمد أتركين في تعريف له للانتقال الديمقراطي إلى اعتباره –الانتقال الديمقراطي- مسلسلا تروم توقيف القواعد الأوتوقراطية* عن الاشتغال وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبها.[15]

أما محمد الرضواني، فقد عرف الانتقال الديمقراطي "بأنه يطرح في جوهره السعي إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الذي يتطلب تبني القواعد الحداثية على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية وغير الرسمية، أي تلك المتعلقة بصناعة السياسات العمومية وتنفيذها، وتلك المتعلقة بالفاعلين غير الرسميين في مجال التأطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها.[16]

بينما ذهب برهان غليون إلى اعتبار أن المقصود بالانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى المواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.[17]

بينما اعتبره -الانتقال الديمقراطي- عبد العزيز النويضي مسلسل يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييدا شديدا، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولاسيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق –المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية- وإمكانية ممارستها بصفة فعلية، وتتحدد هذه الحقوق في أربعة أساسية:

1- الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة.
2- الحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات.
3- الحق في حرية الرأي والتعبير.
4- الحق في المحاكمة العادلة.[18]

إلا أن محمد عابد الجابري يرى أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو " الانتقال"، ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان، يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟

أما السؤال "إلى أين" فالعنوان يجيب عنه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها، وأما من أين فهذا هو المسكوت عنه غالبا باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها"، والتي من المفروض أنها معروفة غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن عندما يطرح السؤال الثالث نفسه "كيف"؟ إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع

---

[15]- محمد أتركين، الدستور والدستورالية "من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق. سلسلة الدراسات الدستورية1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى2007، ص: 148.
[16]- محمد الرضواني "المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب" الاتحاد الاشتراكي03/03/2010.
[17]- برهان غليون، "حول الخيار الديمقراطي. دراسة نقدية" مركز دراسات الوحدة العربية1994، ص:140.
[18]- عبد العزيز النويضي، "شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب" دفاتر الشمال عدد2 سنة 1997، ص: 33.

الذي يكون منه هذا الانتقال؟ وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد الانتقال إليه والوضع الذي يراد الانتقال منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين. مما يجعل من الانتقال إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل.[19]

نخلص من مجمل هذه التعريفات أن الانتقال الديمقراطي يتشكل انطلاقا من جملة من المقومات والعناصر يمكن إجمالها في:

1- ضمان مجموعة من الحريات والحقوق في بعدها الخاص أو العام.

2- توسيع مجال المشاركة السياسية.

3- التقليل من حدة الانشقاقات والصراعات بين الفرقاء.

4- تنمية منطق التراضي والتحالف والتنازلات المشتركة من أجل المصلحة العامة للبلد.

5- تحقيق الانتقال عن طريق التدرج الممنهج وعبر الطرق السليمة القانونية.

إن نجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي متوقف على شروط سياسية سوسيولوجية وجيو-استراتيجية مساعدة يتعين توفرها أوالسعي لتوفرها[20].

المطلب الثاني: أشكال الانتقال الديمقراطي

ميز صاموئيل هنتغتون بين أربع أنماط لعمليا ت الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي التحول والتحول الإحلالي، ثم الإحلال، وأخيرا التدخل الأجنبي.

- التحول: يتم تمييزالتحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات، يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه، دون تدخل أي جهة كانت ونخص بالذكر المعارضة أو الشعب، وحسب هنتغتون فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا ما كان معمول به في مختلف التجارب الانتقالية.[21]

- التحول الإحلالي: نتحدث عن التحول الإحلالي، عندما تكون هناك مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما وعادة ما يكون الهدف من هذه العملية حل نزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية[22].

- الإحلال: تنتج عملية تحول الديمقراطي نتيجة النمط الإحلالي في الغالب، عن عجز النظام التسلطي في مواجهة أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، في الوقت الذي تكون فيه

[19]- عزيزة مؤمن، إشكالية التنمية السياسة في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء،2001-2002. ص:32.

[20]- عادل ابن جبارة، الملكية والانتقال الديمقراطي، بالمغرب، نحو قراءة مستقبلية، للنسق السياسي بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة1999-2000، ص:42.

[21]- فوز نايف ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ1990 /2006، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2007، ص:93.

[22]- المرجع نفسه، ص:94.

النخب ترغب في الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة. وحسب هنتغنتون –دائما- فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي، وفقا لهذا النمط الإحلالي فإمكانية عودة النظم التسلطية بأشكال جديدة ومختلفة، تظل قائمة[23].

- التدخل الأجنبي: يتعلق الأمر هنا بتدخل قوى أجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على ذلك التدخل الأمريكي في العراق والذي جاء تحت مضلة الديمقراطية.

وغالبا ما كانت هذه الإعانات تتخذ شكل دعم أو تحفيزات لبعض دول العالم الثالث وفي نفس الوقت، تشكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية لتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية[24].

رغم المساعي الجادة من طرف الدول المتقدمة لبناء أنظمة ديمقراطية، وإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي عن طريق المساعدات المالية والدعم بالتوجيه والأفكار إلا أنها لم تنجح بعد في تحصيل نتائج معقولة أو مشجعة.

والمشكل هنا لا يرتبط بحجم الإعانات، بقدر ما يرتبط بالفكرة نفسها ومدى قابلية هذه المجتمعات لتحقيق الانتقال من وضع إلى وضع آخر. كما أنه ليس من المنطقي أن نستنسخ من التجارب الغربية نسخا عربية، وحتى إذا ما تم ذلك، فحتما لن يدوم ولن ينعم بالاستقرار، لا لشيء، فقط لأنه ليس من الواقعي فرض خيرات سياسية على نخب أو أنظمة لا تجد في هذه الخيرات ما يناسبها. فالبناء الفعلي للديمقراطية يكون مصدره الشعب، انطلاقا من رغبته في التغيير، والاعتقاد التام بمبادئ الديمقراطية بالإجماع داخل المجتمع، فكلما كان الانتقال الديمقراطي خيارا جماعيا وقناعة وطنية، كلما كانت نسبة نجاحه أكبر.

إن الاضطلاع على تجارب الدول في عملية الانتقال الديمقراطي، يوحي إلى أن هناك أشكال متعددة، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل المؤثرة، كنظام الحكم، أو الثقافة السياسية أو دور الفاعلين السياسيين عموما في تحريك عجلة الديمقراطية.

فالمناخ السياسي السائد ومدى قابليته للتحاور ومدى إيمانه بالتعددية بما فيها المعارضة، هو الفاصل والمحدد بين الانتقال السلمي التشاركي بين مختلف مكونات المجتمع إما بالإقناع أو بالاقتناع. وإما انتقال أحادي عن طريق التظاهرات والثورات لإسماع الصوت الذي يزعج النخب التسلطية، والتي لا ترغب في سماعه.

وانطلاقا من هنا سنحاول التعمق أكثر في مسار الانتقال الديمقراطي وأشكاله. ونذكر منها: الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي المباشر، الانتقال التدريجي من نظم \حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم تقوم على أسس ديمقراطية، والانتقال يتم بعدة طرق، إما عن طريق التفاوض، أو بقيادة الإصلاحيين داخل النظام أو عبر التظاهرات التي تقودها المعارضة[25].

---

[23]- فوز نايف ريحان، مرجع سابق، ص:95.

[24]- نفسه، ص: 94.

[25]- مجموعة باحثين، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ لدراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى 2007.

- **الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي المباشر:** ويكون الانتقال هنا نتيجة مباشرة لتضافر عامل الإرث الاستعماري، وأيضا لتقارب مختلف الرؤى بين مختلف التوجهات الوطنية التحامها على أساس واحد، وهو يسلك الطريق مباشرة إلى الديمقراطية. من بين ما يخلف المستعمر وراءه مؤسسات بيروقراطي ة وقضائية، وبعض صور التمثيل النيابي، وزرع قيم التوافق والثقافة الديمقراطية. الأمر الذي ساعد على ظهور مؤسسات ديمقراطية فعلية، وعاملا أساسيا للتسريع من وثيرة الانتقال الديمقراطي.

- **الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم الديمقراطية:** من الواجب هنا، التمييز بين الانتقال عن طريق الإصلاحيين والانتقال عن طريق التفاوض، وفي كلا الحالتين، فإن الانتقال يتوقف على مراحل منها مرحلة ضعف النظام السياسي القائم وعلى أنقاض هذا الضعف يبرز جناح إصلاحي جديد يمهد بدوره لمرحلة الانفتاح، ويؤسس لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

- **الانتقال عبر التظاهرات والمعارضة:** على خلاف الانتقال الديمقراطي السلمي قد تتخذ هذه العملية شكلا آخر يتمثل في المظاهرات والثورات تحت قيادة المعارضة، التي تستغل الوضع السياسي القائم لتمارس مختلف الضغوطات لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

خارج هذا التصنيف يمكن أن نجد أكثر من نمط للانتقال الديمقراطي، لأن العملية تبقى نسبية، ولا يمكن أن نجد لها قالبا موحد بطابع خاص، فقد يتم الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، اجتماعية، مؤسساتية، أو قانونية، وبالتالي، فالأمر يتعلق بمجموعة من الانتقالات في تجربة واحدة، والانتقال الاقتصادي يكون مثلا بالانتقال من النظام الشيوعي إلى النظام الديمقراطي التعددي، والاقتصادي الليبرالي، كما هو الشأن بالنسبة ل "بولونيا"، إن صعوبة الانتقال الاقتصادي من النموذج الموجه، إلى نموذج اقتصادي ليبرالي، يعتمد السوق الحرة، فهناك صعوبات داخلية في تكييف مؤسسات الإنتاج مع النظام الرأسمالي وهناك صعوبات على المستوى الخارجي في العلاقة مع الاقتصاديات القوية الأخرى[26].

المبحث الثاني: تمييز الانتقال الديمقراطي عن بعض المفاهيم المشابهة

تختلف أشكال الانتقال الديمقراطي باختلاف البيئة والأرضية التي تنشأ بها، وبحسب الظروف المؤثرة فيها. وفي ظل هذه الظروف نشأت مجموعة من المفاهيم، وظهرت محاولات لبلورتها على أرض الواقع، كالتنمية السياسية والإصلاح السياسي، وسنحاول التمييز بين مختلف هذه المصطلحات موضحين أوجه الاختلاف والتكامل بينها وبين الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي و التنمية السياسية

يعتبر مصطلح الانتقال الديمقراطي من أهم المفاهيم التي يكتنفها الغموض، فهناك تشابه موجود بين هذا المصطلح وبين العديد من المفاهيم، كالتنمية السياسية، التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي، الانفتاح السياسي، وسنحاول التركيز على بعضها لتبيان أوجه الشبه وكذا أوجه الاختلاف بينها وبين موضوع البحث.

كما سبق وأن أشرنا فإن الانتقال الديمقراطي هو حركة تنتقل بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى، وهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة، ولا يسمح بالمشاركة السياسية أو يقيدها، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بتداول السلطة[27].

لقد أبانت تجارب مختلف الدول، أن عملية الانتقال الديمقراطي هي مسألة نسبية، وأنه ليس هناك نظرية متكاملة أو نموذجا جاهزا للانتقال. وإنما هناك اختلاف تعززه الظروف المحيطة انطلاقا من وجود تعسف سياسي للنخب، وإقصاء المعارضة من الحياة السياسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم واندلاع ثورات الإصلاح والتغيير، لتجاوز الخلافات انطلاقا من مؤتمرات وطنية تؤسس لحوار توافقي، بين مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين، بشكل يخدم عملية الانتقال، ويكون هدفه الأسمى دمقرطة النظام السياسي في إطار دولة الحق والقانون.

وبغية التمييز بين المفهومين – الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية- لا بد من التطرق أولا، لشرح مصطلح التنمية السياسية، الذي عرفها ألفريد ديامونت Alfred diamante، بأنها العملية التي بموجبها يكتسب النظام السياسي قدرة متزايدة لاحتواء نمط جديد من الأهداف والاحتياجات، وخلق أنماط جديدة من التنظيمات[28].

وفي تعريف آخر نجد أن مفهوم التنمية السياسية يقصد بها صيرورة معقدة تتضمن عدة مقومات، تسمح بإنجاز تغييرات متعددة الأبعاد وفي مختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام حديث[29].

وتقوم التنمية السياسية على مجموعة من الخصائص أو الأسس نذكر منها، ترشيد السلطة السياسية، أي بناء سلطة سياسية على أسس عقلانية مستقلة، للانتقال إلى الشرعية العقلانية، الأساس الثاني هو التخصص والتمايز الوظيفي، وانفصال البنى النظامية والمؤسسات السياسية، والهيآت الإدارية عن بعضها البعض، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، وأخيرا نجد مساواة، وتتضمن ترشيد مفهوم المواطنة، والمشاركة بالحقوق والواجبات.

28- رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، الطبعة الأولى2007، ص:38.
29- محمد رضواني، مرجع سابق ، ص6.

يظهر جليا من خلال تعريف المفهومين أن الانتقال الديمقراطي يشكل جزءا من عملية التنمية السياسة، لكنه يختلف عنها كليا، من حيث الزمن والاستمرارية، والتنمية تحتاج لمدة أطول لتنتج ثمارها، كما أنها تتميز بطابع الديمومة والاستمرارية، ولا يقف عمرها الزمني عند سقف معين، فالتنمية السياسية عملية تفترض حركة لا تنتهي، فهي عملية أو تطور، وليست مرحلة. بحيث نجد خلالها عدة مراحل تأخذ على عاتقها مهمة التغيير والتطوير، وهي إلى حد ما لا تعرف نقطة نهاية أو درجة معينة ينبغي الوصول إليها بعكس الانتقال الديمقراطي، الذي يقيد بقيد الزمن. بحيث أنه يفترض الوصول إلى مرحلة تسمى "الديمقراطية"، مغايرة في طبيعتها ومواصفاتها عن المرحلة السابقة. وحين يقال الانتقال الديمقراطي، فإننا نجده يرتبط بالتحول السياسي المرحلي، الذي يعني العبور من مرحلة يفترض أنها غير ديمقراطية، أو من مرحلة التأسيس للديمقراطية، إلى مرحلة تكتمل فيها مقومات وشروط البناء الديمقراطي[30].

وتظهر أوجه الشبه بين الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية في أنه لا يوجد قالب موحد أو تجربة نموذجية، يتم الاقتداء بها، والسير على خطاها، لتحقيق كل منهما، باعتبار أن لكل مجتمع خصوصياته التي تتأثر بالخلفيات الحضارية، الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي و الإصلاح السياسي

في ظل هذه الضجة من المصطلحات يصعب إيجاد شرح دقيق لمصطلح أدق، خصوصا إذا ما كانت هذه المفاهيم تقترب على مستوى المضمون وعلى مستوى الاسم، وإتماما لما سبق سنحاول الإحاطة بالمفهومين الإصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي للتمييز بينهما وبين الانتقال الديمقراطي.

لا يمكن الحديث عن إصلاح اقتصادي واجتماعي وتنمية اقتصادية، في غياب الحديث عن الإصلاح السياسي، باعتباره جزء جوهري في الإصلاح الشامل، فأي دولة تضع نصب أعينها بناء ديمقراطية تشاركية حقيقية، يتحول فيها المجتمع إلى دولة قانون، يقوم فيها الجميع بواجباتهم ويتمتعون بحقوقهم. ويقصد بالإصلاح السياسي عامة كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات قدما في طريق بناء نظم ديمقراطية[31].

إذن فالإصلاح السياسي يعتبر من أهم مؤشرات التغيير السياسي، انطلاقا من تطور وتكاثر قوى جديدة تقوم بدور إيجابي في تفعيل عملية التحول الاجتماعية والسياسية، وهذا مرتبط بنمو الوعي النقدي في أوساط النخب المثقفة، إضافة إلى التنظيمات المهنية والنقابية التي من خلالها يتم تشكيل نوع من الضغط بوسائل غير سياسية للتخفيف من وسائل الضغط السياسية، فالمجتمع أصبح يعيش تنامي منظمات لم يعهدها من قبل[32].

بهذا الشكل أو بغيره، سيلعب المجتمع المدني دورا فعالا في تحريك عجلة الإصلاح السياسي. خاصة النخب المثقفة للنهوض بالمجتمعات لتواكب النماذج "الديمقراطية" الغربية، فيما وصلت إليه من انفتاح سياسي

---

[30]- عرض، طلب السنة الأولى من السلك الثالث، مقاربة المفاهيمية للتنمية السياسية، ماستر الدراسات السياسية والدستورية، ميلود بوتريكي، 2011/2010. ص:11.

[31] - www.bibalix.org.htm

[32]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة، بيروت، 1997. ص: 219.

وتوسيع مجال الحريات، وإحقاق المساواة وإقرار العدل...لأن الوجود الفعلي "للديمقراطية" الفعلية لا وجود له، فأغلب من كتبوا عنها يعلمون جيدا في أخلاج صدورهم، أن لا وجود لهذا المصطلح على أرض الواقع.

إن الإصلاح السياسي في مرحلته الراهنة، قد مس جوانب عديدة وإيجابية حيث أصبح بالإمكان الحديث عن بناء جديد للدولة، وإعادة هيكلتها عن طريق خلق فاعلين جدد لكن الأمر هنا يحتاج إلى تطور تاريخي، ولا يمكن أن يكون بين عشية وضحاها، ويترتب عن ذلك أن التغيير يحب أن يتم بموازاة مع التغيير الحاصل في المجتمع[33].

وقد عرف محمد سعيد أبو عمود الإصلاح السياسي: "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي...، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام[34].

أما الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرفه البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية، هي وجهان لعملة واحدة. لكن إذا ما دققنا في الإصلاح الديمقراطي فهو مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول أو الانتقال الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من مسار غير ديمقراطي، إلى مسار ديمقراطي. وهذا هو حال الأنظمة العربية إذا ما استثنينا بعض التجارب.[35]

ويجب أن نشير إلى مساهمة جون ليكا Jean leca، حيث يؤكد أن الديمقراطية ليست نظاما طبيعيا ويشبه التحرك نحو الديمقراطية بموجات البحر مع فارق أن هذه الأخيرة تنكسر بسرعة وسهولة، وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ به[36].

يبدو أن الانتقال الديمقراطي يحتاج لتفعيله إلى مجموعة من الشروط، في الوقت ذاته، هناك عدد من المعيقات التي تقف حاجزا أمام اكتمال مختلف مراحل هذه العملية، وهذا ما سنحاول الإحاطة به في الفصل الثاني.

[33]- مايكل هيتسون، الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن التحولات السياسية العربية في التسعينات، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت1986، ص: 22.
[34]- محمد سعد أبو عمود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر قصية الديمقراطية في الوطن العربي2004، ص:2
[35]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص:80.
[36]- جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه- من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية وfondyione Eni Enrico Mattei، الطبعة الثانية، بيروت، 2000. ص ص: 42-43

الفصل الثاني: شروط الانتقال الديمقراطي بين الشروط ومعيقاته

المبحث الأول:شروط الانتقال الديمقراطي

لا شك أن أي عملية تغييرية تحويلية واعية بغض النظر عما ترتبط به، تتطلب إعدادا مسبقا وإبدالا نوعيا في عمقه، يستدعي شروط ووسائط، وهو وضع لا يختلف عن الديمقراطية وطرق الوصول إليها، فقد بات أي تحول ديمقراطي مرهون بوجود شروط مدعمة له اعتبرت أساسية لأي مشروع تغييري تكون لحظة الانتقال حلقة من حلقاته ومنطلقا لبلوغه، إذ بات التحول الديمقراطي الشغل الشاغل لمختلف الباحثين والأكاديميين الذين تفرعوا في صدد تصديهم وتناولهم لهذه المستدعيات والمتطلبات الواجبة لتحقيق التحول الديمقراطي بين من ركز على ضرورة وجود بناء اجتماعي واقتصادي متطور ويتميز بوجود درجة معينة من الغنى (المطلب الأول)، ومن ركز على شروط سياسية من قبيل وجود مؤسسات سياسية ومستوى من الثقافة والوعي السياسي ومجتمع مدني فاعل (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الشروط الاقتصادية والاجتماعية

يمكن لنا معالجة الشرط الاقتصادي والاجتماعي بطرح سؤال إشكالي مفاده؛ هل هنالك ترابط بين الاقتصاد (نموه أو أزمته) والانتقال الديمقراطي وإذا سلمنا جدلا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية على علاقة بعملية الديمقراطية فإلى أي حد تساهم في هذا التحول؟

إن قضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي من أهم القضايا والإشكالات المطروحة، فقد أدى اختلاف المنظرين وتضارب طروحاتهم الفكرية وتفاوتها حول شكل وماهية هذه العلاقة إلى حدوث شرخ كان وراء بروز تيارات فكرية عدة كل منها يدفع بأسبقية متغير عن آخر، لكن وبعيدا عن هذا الجدال المرتبط بالأسبقية والذي سيؤدي بنا إن غصنا في أبعاده وتعمقنا في جوانبه لا محالة إلى التغلغل في متاهات يستعصي معها الخروج بخلاصة مجدية وربما نفتقد معها حتى تقديم الملائم، واعتبارا لتسليمنا بداية بتبعية الديمقراطية للاقتصاد (نموه وأزمته)، والحالة هذه نجد من ذهب في هذا السياق إلى تمجيد النمو الاقتصادي معتبرا أن السبيل للديمقراطية مرتبط بقوة دفع هائلة تجد أساسها في النمو الاقتصادي، مستندين إلى أن البلدان الأكثر تقدما في العالم هي بلدان ديمقراطية فها هو " سيمون مارتن ليبست" Lipset" ينطلق في هذا المضمار معتبرا أن الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر التنمية الاقتصادية وفي صدد إثباته لتصوره هذا قام بتصنيف الأنظمة ما بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، واستبداديات مستقرة، واستبداديات غير مستقرة. وكانت النتيجة دائما لصالح البلدان الديمقراطية التي تتمتع بأعلى درجة من التصنيع والتعليم وهي مؤشرات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع".[37]

[37]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص:83.

وفقا ل "Lipset" من شأن التنمية الاقتصادية أن تخفف من حدة التفاعلات السياسية، مما يساهم في خلق جو من الاستقرار السياسي والمشاركة وتوفير مجال خصب لازدهار ونمو فاعلية المجتمع، الأمر الذي يدفع بعجلة الانتقال قدما نحو الديمقراطية ولأجل ذلك دعا إلى ضرورة الاستعداد الاقتصادي القبلي للديمقراطية.[38]

لم يكن "Lipset" هو وحده من ربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ففي دراسته المعنونة "الموجة الثالثة" أثار هنتغتون العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي وتوصل إلى نتيجة في عموميتها أكثر إغناءا للاتجاه الذي رسمه " Lipset"، فحسبه للعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير على عملية التحول الديمقراطي.

ولئن كانت هذه العوامل على حد "ليست بالفاصلة أو الحاسمة" إلا أنها على درجة هائلة من الأهمية، فقد أدت السرعة المفرطة إلى خلخلة الأنظمة الشمولية، كما كان لمستويات النمو المرتفعة أثر بالغ في تمهيد الطريق للديمقراطية.[39]

واضح إذن أن النقلة الديمقراطية حسب هذا التطور توحي بنوع من العلاقة التلازمية بين ما هو اقتصادي (كمتغير مستقل) وبين ما هو ديمقراطي (كمتغير تابع) ويبقى من غير الممكنات تصور تحول ديمقراطي في الدول الفقيرة المتخلفة والتي تعرف هشاشة بنيتها الاقتصادية وتوجد بمنأى عن التصنيع و في وضع لا يسمح لها بالشروع في عملية الانتقال.

عموما ولئن بدت العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية واضحة مع طرح "ليبست" واتضحت أكثر مع "هنتنغون" فإن هنالك تيار ينطلق من تصور وجود علاقة عضوية متينة وبشدة أكثر، بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي ففي دراسة لكل من (Berg, Schlosser Tedin, Sloan 1984) كانت نتائج دراستهم أن طبيعة نظام الحكم على علاقة قوية جدا بالتنمية الاقتصادية [40] وبلغة أكثر وضوحا كلما كان هنالك نمو جيد كلما اقتربنا من نظام أكثر ديمقراطية.

ومهما تعددت المقتربات التي أقرت بجدوى النمو الاقتصادي وجدارته في تحقيق التحول الديمقراطي سواء تلك التي غالت وقرنت أي انتقال ديمقراطي بشكل متين بالنمو الاقتصادي أو تلك التي تعاملت معه بنوع من النسبية "ليس فاصلا، حاسما" فإن ذلك لا يعني أننا مطمئنين لهذا الطرح فقد بينت ست دراسات تطبيقية رقمية أجراها كل من "فيربيند، ودك وكذلك رست مونس ومارش..." أنه لا توجد أية علاقة بين طبيعة النظام الديمقراطي والتنمية الاقتصادية[41].

إذا كان ما ذكرناه يصب في علاقة الاقتصادي بالديمقراطية فماذا عن الاجتماعي وعلاقته بالديمقراطية؟

إن النمو الاقتصادي الذي تصدينا له سابقا مع التقليل من حدة الفوارق والتناقضات الاجتماعية سيدفع الأفراد قاطبة إلى التجرد من الميولات التنازعية السلبية، وسيغلب الاتجاه في نفس الوقت نحو الاستعاضة عنها بأخرى أكثر توافقا وهو الإطار الذي يمكن معه احتواء ديمقراطية، وهنالك فرضية مفادها أن التحول نحو نظم

[38]- الصديق النخلي، مرجع سابق، ص:56.
[39]- صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص: ****
[40]- هشام الصمدي،أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية (دراسة حالة دول إيسكوا) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، العدد3، المجلد 6، أكتوبر 2009/ ص: 123.
[41]- المرجع نفسه، ص:123.

حكم ديمقراطية يتأتى أكثر في ظل المجتمعات التي تؤمن بالتوفيق بين المصالح الاجتماعية وتحقيق التوزيع الاجتماعي العادل للثروة، ففي ظل المجتمعات التي يكتسح فيها الفقر فئات عريضة من الشعب، لاشك أنه سيحول دون رحابة هامش التفكير في قضايا الحرية ويعقد الاهتمام بالشؤون المرتبطة بالنظام السياسي ما لم تحل أزمة التفاوت هذه[42].

ومن هنا يبدوا أنه كلما تحسنت البيئة الاجتماعية وتحصنت من مختلف الاختلالات والتناقضات كلما كانت أكثر فاعلية واهتماما بالشأن السياسي وكانت معها أكثر دفعا وتسريعا لوثيرة الانتقال.

وينطبق القول أيضا على ضرورة التوافق الاجتماعي حتى تصير عملية الانتقال ممكنة مثل ما هي مدعوة أيضا إلى أن تصير إستراتيجية كاملة لكل مجتمع سياسي[43].

وبهذا تكون عملية الانتقال الديمقراطي محكومة بقول بيزكيل درور: "التغيير الكبير والجهل يقودان لا محالة إلى السياسة الكارثة[44]، نعم فالتغيرات السريعة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبدون أن يصاحبها تقدم ثقافي مبنية على مجتمع مدني فاعل وناضج، ومع استمرار الجهل بهذه التغيرات هنالك إمكانية للانفجار.

وخلاصة القول فإن التنمية الاقتصادية إلى جانب النمو الاجتماعي يستقيان أهمية بالغة في الترسيخ والتأسيس للديمقراطية وتجعل إمكانيته رهن بتوافر شروط تحتية متجدرة لا محالة لافتراض إمكانه دونها.

المطلب الثاني: الشروط السياسية والثقافية

لما كانت عملية الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية عملية معقدة لا من حيث النظريات التي شكلت إطارا له ولا من حيث ترسيخه، لم يكن من المتاح حصر مستدعياته والتصدي لها في شرط أو شرطين فعملية التحول هذه باعتبارها إمكانية تاريخية مفتوحة وواردة إلى جانب ما تقتضيه من شروط مجتمعية أو اجتماعية وحدا من النمو الاقتصادي فإنها تتوقف أيضا على شروط أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها من قبيل الثقافة السياسية ووجود مؤسسات إلى جانب مجتمع مدني فاعل.

*** الثقافة السياسية:**

الثقافة السياسية بشكل مبسط تعني ذلك الشق أو الجزء السياسي من ثقافة الفرد العامة،وفي تعريف له للثقافة السياسية ذهب ديامون إلى القول:" بأنها تلك التركيبة من معتقدات الناس ومواقفهم وقيمهم ومثلهم وأحاسيسهم وتقييماتهم السائدة والمتعلقة بالنظام السياسي لبلده ودور هذا الفرد في النظام [45]، أما ألموند فقد نظر إليها بكونها: " تنظيما غير رسمي للتفاعلات السياسية تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية والتي هي عملية يتم بها إدخال القيم الثقافية لنسق القيم بين أفراد المجتمع [46]، وفي معالجتهم للثقافة السياسية ميز ألموند وفيربا بين ثلاثة

---

[42]- بلخيرا محمد، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأترها على الدول العربية-"الوطنية" مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية، الجزائر،2004/ ص:21.

[43]- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني،2001، المغرب، ص: 136.

[44]- سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث،1988. ص: 133.

[45]- فراس عبد الله أحمد صليح، الرأي العام الفلسطيني، وأتره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس،2009، ص: 46.

[46]- الرائد فريد عثمان، أتر انتخابات الهيئة المحلية الفلسطينية فغي تفعيل المشاركة السياسية،(2004-2009)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، نابلس، 2010. ص: 30.

أنواع من الثقافة السياسية[47]، ثقافة سياسية محدودة وأخرى تبعية يشعر الأفراد معها أنهم رعايا وتابعون للحكومة وأخيرة مشاركة، حيث يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، وتعد الثقافة السياسية المشاركة أرقى أنماط الثقافة السياسية، وتجد تطبيقها في جل الأنظمة الليبرالية.

عموما فإن فكرة ومفهوم الثقافة السياسية تقبل كونها:

- ثقافة جزئية فرعية من الثقافة العامة للمجتمع، كما أنها ثقافة حيوية قابلة للتبدل والتغير.

- ثقافة في كليتها، متراوحة بين ثقافة سياسية تابعة وأخرى مشاركة، وأساس التمييز بينها أساس وظيفي، مرتبط بالأداء الوظيفي ،فالمؤسسات السياسية التي تولي أهمية للتوجيه السياسي والضبط الاجتماعي، بما يتماشى ومصالح النظام الضيقة هي مؤسسات لإنتاج ثقافة الخضوع، أما تلك التي تؤمن بالمشاركة السياسية والتسامح السياسي والفكري فتدل على رواج ثقافة مشاركة.

بعدما أن فككنا مفهوم الثقافة السياسية نكون بذلك قد انتقلنا من وضع لآخر، هذا الوضع الجديد يجعلنا أكثر إحاطة به ويدفعنا لطرح سؤال مفاده الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي أية علاقة؟

إن التحول الديمقراطي رهين بوجود نمط معين من الثقافة السياسية أو تغيير الثقافة السياسية السائدة والتي من المفروض أنها ثقافة محدودة خاضعة تبعية إلى أخرى مشاركة، فالتغيير القابل للتحقق هو ذلك الذي ينبني على قدر من الوعي السياسي والثقافي، بل وأن هنالك من أفرط في تقدير أهمية الثقافة السياسية بقوله: "إن التغيير لن يتأتى إلا إذا أعطينا الأولوية للثقافة السياسية وبها يجب البدء لا غير" على اعتبار أن تغيير العقول والأذهان يسبق تغيير المجتمعات والنظم السياسية.

إن الثقافة السياسية عامل ينطوي على قدر من الأهمية، فحظوظ التغيير تكون أوفر كلما ساد في المجتمع نمط متقدم أو ثقافة سياسية ديمقراطية وهنالك شبه إجماع على أن الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي هي التي تضمن أفكار المساواة والعدالة والحرية والولاء للمجتمع والاستعداد للمشاركة والثقة بالآخرين والقبول بهم وبالتعددية الفكرية والسياسية والميل إلى التسامح ورفض شخصنة السلطة والشعور بالجدارة والاقتدار السياسيين[48]، ولا بد من الإشارة أن الثقافة السياسية كلما جنحت واقتربت من المفاهيم الديمقراطية، ساعدت على التحول والانتقال إلى الديمقراطية وساهمت كذلك على نشر معاني وقيم الديمقراطية التي ستدفع بدورها نحو إيجاد أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية[49] نعم، فكلما ترسخت الثقافة السياسية الفاعلة إلا وتجدرت معها الديمقراطية ويصح القول بالعكس، فعدم وجود ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون مستعدة لتحمل تبيعاتها ونتائجها لا يساعد على خلق تحول ديمقراطي... [50] فسيادة نمط معادي للديمقراطية ولقيم العدل والمساواة سيؤجل لا محالة إمكانية الانتقال.

هكذا نخلص أن الثقافة السياسية على صلة بالتحول الديمقراطي، فكلما زاد الوعي السياسي ونما زادت فرص وحظوظ التحول.

---

[47]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص:89.

[48]- فراس عبد الله أحمد صبيح، مرجع سابق، ص:47.

[49]-المرجع نفسه. ص46.

[50]- كربيش نبيل، آفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31. جوان 2009. ص: 233.

*** المجتمع المدني:**

ارتبط ظهور المجتمع المدني بالتحولات المهمة التي عرفها الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث أخذ التفكير مساره وأضحى يروم إلى التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، وخاصة تلك الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي، فقد أدى الجدل الدائر بين وجهة النظر المتضارب بين هؤلاء الفلاسفة والاختلاف في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة بينهم اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر وعمقا أكبر[51] وبسبب تعاظم ظهور المجتمع المدني شكل موضوع اهتمام الأوساط الأكاديمية والفكرية، ففي القرن 19 حدث تحول في مفهوم المجتمع المدني، حيث اعتبر كالماكس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية[52].

كما أسهم المفكر الإيطالي أنطونيو كرامشي في القرن 19 إسهاما كبيرا في تطوير مفهوم المجتمع المدني فحسبه، ومن خلال نقاشات مستفيضة لكيفية وصول الأحزاب السياسية الاشتراكية والشيوعية إلى السلطة في البلدان والمجتمعات ذات

تقاليد البورجوازية دون اللجوء إلى الانقلاب الثوري وفي إطار سلمي يتلاءم وطبيعة المجتمع، خلص إلى أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية وإنما مجال للتنافس الإيديولوج ي، وأن المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية، وهي عبارة عن جزئين؛ مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول تحقيق الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجية، ووظيفة الثاني (الدولة، النظام) هي السيطرة والإكراه[53].

وفي تعريف إجرائي للمجتمع المدني "يعد جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن الدولة[54]".

وربما كان تطور مفهوم المجتمع المدني حسب العديدين مدعاة للحديث عن علاقة عضوية متينة بينه وبين الديمقراطية، إذ أن الانتقال من أنظمة شمولية تسلطية إلى أخرى ديمقراطية يكون متاحا وأقرب إلى التحقق كلما ساد مجتمع مدني متماسك وفاعل والعكس سليم، فقد ذهب بورهان غوليوم إلى القول أنه:" ليست هنالك ديمقراطية بدون مجتمع مدني... إن تحطيم المجتمع المدني أو هذه الوحدة الأولية للجماعة القائمة على الدخول الجماعي في منظومة قيم أولي هو أحد شروط تكوين الديكتاتورية"[55].

ولعل عبارة عبد الحميد الأنصاري عن علاقة متجدرة جدا بين المجتمع المدني والترسيخ الديمقراطي، إذ يقول:" المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية وهما أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي

---

[51]- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت 2000. ص: 19.

[52]- المرجع نفسه، ص: 22.

[53]- حسن صالح علي أيوب، آفاق التحول الديمقراطي، في النظام السياسي الفلسطيني، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين نابلس، 2006. ص:33.

[54] - http ://berkouk-mhand.yolasite.com/e-books.php.

[55]- بورهان غوليوم، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت1986. ص: 275.

للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي الحرية... لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون الأب... أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار ويجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد"[56].

*** المأسسة:**

يقصد بالمؤسسية مجموع المؤسسات التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، وتعني أيضا إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار [57]، بهذا تتوقف المأسسة على وجود هياكل ومؤسسات واعتقاد المجتمع أن السلطة مجسدة في هذه الهياكل والمؤسسات.

لقد تم النظر إلى المأسسة وما تحمله من أهمية شرطا أساسيا لبناء وتجدير الديمقراطية، فهي من الآليات التي لا غنى عنها لاكتساب الطابع الديمقراطي، ووصف نظام ما بأنه ديمقراطي فقد باتت المؤسسية من بين المؤشرات الأساسية للتحول الديمقراطي، ذلك أن مستوى المؤسسية يعد المعيار الأساسي لمدى دمقرطة النظام، وفي محاولته لتقدير المأسسة ذهب عالم السياسة الأمريكي "مايرون وينز" أن أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات، ويرجع وينز تميز مجتمع عن آخر بمقدرة أفراد مجتمع الأول على بنا واستمرار المؤسسات وذلك لتحقيق أهدافه[58].

لقد حدد صامويل هينتغتون أربع مؤشرات ومعايير لقياس مستوى المأسسة وحددها في: التكييف، التعقيد، الحكم الذاتي، التماسك[59].

كما تظهر قيمة المؤسسية في قول روسو: "لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائما، إلا إذا حول القوة إلى حق والطاعة إلى واجب.

المبحث الثاني: معيقات الانتقال الديمقراطي

إن توفير الشروط السابقة، لا يؤهل بالضرورة لتحقيق التحول الديمقراطي، ما لم يتم معالجة مجموعة من المشاكل، ولكن قبل الحديث عن العوائق يجب تصحيح بعض المفاهيم التي ترسخت في الأذهان، والتي تعتبر في حد ذاتها عراقيل، فالموقف الإيديولوجي يرى في الديمقراطية مفتاحا لحل المشكلات، ففكرة الديمقراطية تضطلع اليوم بالوظيفة نفسها التي اضطلعت بها في طور فائت فكرة الثورة، ومن قبلها فكرة الوحدة أو حتى فكرة النهضة، فالديمقراطية تعمل كمطلق، فهي الشرط السابق لكل شرط، بدونها لا شيء، وبها كل شيء، وكدواء لجميع الأدواء، فيجب الوعي بأن الديمقراطية لا تصلح لأن تكون نقطة انطلاق، إلا بقدر ما تشكل في الوقت نفسه نقطة وصول.[60]

بعد هذه الملاحظة، يمكننا الحديث عن العوائق والتي تنقسم إلى:

---

[56]- بلخيرة محمد مرجع سابق، ص:31.
[57]- ناجي شربي، المؤسساتية السياسية الفلسطينية وإستراتيجية التحول الديمغرافي، مجلة الدين والسياسة والديمقراطية2007. ص: 39.
[58]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص:89.
[59]- المرجع نفسه، ص: **********
[60]- جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، بيروت الطبعة الأولى1998، ص:9.

المطلب الأول: عوائق خارجية

إن هذه العوائق تتمثل في الدور الذي لعبه الاستعمار والإمبريالية، ثم النظام العالمي الجديد، والعولمة بجميع مداخلاتها السلبية المتقدمة، حيث أن الأهم للولايات المتحدة الأمريكية، هو مصالح الدول العظمى، وهو ما عبر عنه جاك أتالي الرئيس السابق للبنك الأوربي لإعادة الإنشاء والتعمير حين قال: "يبدوا أن المهمة الرئيسية للدبلوماسية الأمريكية هو تصدير القيم الغربية بما فيها الديمقراطية مادام القيام بهذا يخدم المصالح الأمريكية" [61]، إن الديمقراطية الأمريكية لا يمكن لها الصعود إلا في ظل وجود ديكتاتورية الاخر.

وقد كشفت التجارب الأخيرة في كثير من الأقطار العربية، زيف الدعاوي الأمريكية التي لا تقبل إلا الديمقراطية المنسجمة مع مصالحها لا مع المصالح الوطنية، فمن أوجه هذا: الخلل الذي لحق بقوانين الأحزاب ولاسيما بعد أحداث 11 شتنبر، حيث ثم إقصاء قوى بعينها عن المشاركة السياسية، ومنعها من تشكيل الأحزاب وأبرزها القوى الإسلامية، هذه الضغوط من الأنظمة هي في جانب منها استجابة لضغوط أمريكية على الأنظمة نفسها[62]، كما يمكن الإشارة إلى دور الهيئات والمؤسسات والمنظمات الأمريكية، والأوربية التي أخذت تغزو المجتمع موجات تبدوا بريئة وهي بخلاف ذلك [63] هذه العوائق بالإضافة إلى عوائق خارجية ذات صبغة تاريخية مرتبطة بالاستعمار فنجد مثلا أنه جعل الاقتصاد العربي يخضع لمتطلبات ورغبات الاقتصاد الاستعماري، والذي نتج عن مسلسل التبعيات والاستلابات الذي خطط له الاستعمار وهو يتظاهر بأنه يجمع حقائبه لمغادرة الأرض العربية، تجلى ذلك المخطط في الإبقاء عن المصالح الاستعمارية وتقسيم الوطن العربي وتجزئته بشكل يجعل منه كيانات ضعيفة متنافرة[64]، هذه الظروف كان لها أثر سلبي أيضا بالنسبة للدول.

المطلب الثاني :عوائق داخلية

في الجانب الداخلي يمكن الحديث عن عراقيل في البناء الاجتماعي تبتدئ من العائلة والتي هي ممتدة وأبوية، تعارض الديمقراطية لأنها تحد من سلطة رب الأسرة على أفراد أسرته، وذلك من خلال إعطائها مزيدا من الحرية والاستقلالية للأبناء [65]، كما أن التربية التي يتلقاها هؤلاء والتي يغيب فيها الحوار، تجعلهم لا يتصورون إلا وجود أمر ونهي سمع وطاعة ورضوخ واستسلام، وهو ما يعاني منه السواد الأعظم من المجتمعات النامية التي باتت تزهد في مناقشة الأمور العامة، وتقنع بلقمة العيش والسعي في سبيلها [66]، بالإضافة إلى هذا يمكن الحديث عن الأمية فالإنسان الأمي المستلب الذي لا يتوفر على المعرفة والوعي يحتاج إلى من يشعره بأن هناك فرق بين مصالحه اليومية وقيم الفكر [67]، فالأمية ركن أصيل في عدم فهم الإنسان، وأخطر أنواعها الأمية السياسية وهذا النوع فرض على المنطقة نتيجة لعهود الاستعمار والتبعية الطويلة، [68]وقد تشمل حتى المتعلمين حيت يتم استخدام التعليم السياسي كوسيلة لإقناع الفئات الاجتماعية المحرومة بقبول دور سياسي

---

[61]- نوريت هيرتس –ترجمة صديق حطاب، السيطرة الصامتة، مجلة عالم المعرفة، العدد336.شتنبر 2007 ص:94.
[62]- عبد العزيز السيد، معاناة الأحزاب السياسية العريقة ، العدد380 المستقبل العربي. ص165.
[63]- نفس المرجع، ص: 170.
[64]- جورج طرابيشي، مرجع سابق، ص10.
[65]- عزيزة مومن، مرجع سابق ، ص250.
[66]- نفس المرجع، ص:131.
[67]- سويم الغنمي، مرجع سابق، ص90 .
[68]- صلاح عبد المجيد: التطبيق الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة: كتاب الوحدة العدد الثاني،سنة1986 ص: 19.

ثانوي، يثير التساؤل حول إمكانية تحقيق الانسجام في المجتمع، وهذا ما يقودنا إلى مشكل عميق وهو غياب الثقافة السياسية، فنجد طغيان ثقافة خرافية ومجموعة من الأوهام الكبرى، تتبلور اليوم في وعي الإنسان العربي وتفرض نفسها على هيئة حقائق مطلقة لا تناقش ولا ترد. لقد بلورت هذه الأوهام وعيا شعبيا خاطئا، يعوق كل نهضة وكل تفكير سليم، فالدول النامية تعيش ثقافة تسحقها بأصنامها ومقدساتها الزائفة، حيث يسمو فيها كل شيء وينحدر الإنسان فيتحول الإنسان فحسب إلى حالة دنيوية مبتذلة مقهورة، يفقد فيها كل مقومات وشروط الوجود والكينونة والإبداع[69]، فالعقول تبنى على المسلمات الموروثة غير القابلة للنقاش حيث تم إخضاعه لأنظمة فكرية مؤدلجة تبحث في أمور وقضايا الواقع من تلك الزاوية.[70]

يزداد الأمر سوءا عندما يعيش المجتمع تحت وطأة الفقر، فنجد أن البلدان النامية لم تتبلور فيها طبقة وسطى والتي تعتبر هي المحرك الرئيسي للتغيير، وحتى مع وجود طبقة متوسطة فهي مازالت لم تملك بعد منهج سياسي مكتمل مما يقود إلى أن تتحمل الطبقة الغنية الحكم. فالمال السياسي يجعل الأغنياء في تحالف مع السلطة ولو غير معلن، تحالف مصالح غير استراتيجي، قد يطول أو يقصر ولكنه حتما على حساب مصالح الجماهير العريضة[71] ففي ظروف الفقر، لا تتوفر تربة تنمو فيها الديمقراطية. فصوت الناخب يزداد حرية كلما زادت قدرته الاقتصادية، وعلى العكس فإن من لا يملك قوته لا يملك صوته.[72]

هذا من حيث البناء المجتمعي، أما من حيث النسق السياسي فيمكن الحديث أولا عن الدستور، فبدون ملائمة الدستور للقواعد الديمقراطية فلا يمكن الحديث عن انتقال ديمقراطي، فمثلا كل الدساتير وبلا استثناء قد نصت على أن حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره، وأن حق الاجتماع مكفول، لكنها جميعا وبلا استثناء أيضا تربط كل ذلك على أن يكون في حدود القانون، ثم يأتي القانون فيهدد هذه الحقوق أو يقيدها بقيود تفرغها من مضمونها أو تحد كل ذلك بإعلان حالة الطوارئ.[73]

كما أن من أهم عوائق الانتقال الديمقراطي سيادة نمط الحزب الوحيد والتي اكتسب شرعيته بناءا على كونه قاد الحركة التحررية في أقطاره أو لكونه شارك في الحياة السياسية ضمن إطار تعددي، ثم تمكن من الوصول إلى السلطة عن طريق انقلاب، وفور سيطرتها على أجهزة الحكم أقامت نظام الحزب الواحد، أو نظام الحزب القائد[74] في ظل نظام الحزب الوحيد ينتج الخلط بين الحزبية الوطنية. مما يؤدي إلى كبت الكفاءات الوطنية وإرغامها على الانتماء إلى الحزب الواحد ولو لم تكن مقتنعة فعلا باختياراته[75].

وهذا ما يطرح إشكالية أخرى وهي أزمة الشرعية، إذ أن الكثير من أنظمة دول العالم الثالث لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة مما يضع الكوابح حول صيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي.

بالإضافة إلى هذه العوائق هناك عائق آخر يضغط بشكل كبير وهو العائق الديني، وما يهمنا نحن هو الإسلام. فكثير من الدراسات الغربية تذهب إلى أن الإسلام يشكل حاجزا أمام الانتقال الديمقراطي، وأن

---

[69]- علي أسعد وطفة، البنية الرمزية والأسطورية للمقدس. مجلة أضافات، العدد الثامن، خريف2005، ص: 54.

[70]- عبد الله الجسمي، نزعات عصر التنوير، العربي العربي، العدد575، 2006/10، ص: 21.

[71]- عبد العزيزالسيد، مرجع سابق، ص:78.

[72]- عمود المراغي، مثلث الخطر، مجلة العربي. العدد465. ص: 78.

[73]- صلاح عبد المجيد، مرجع سابق، ص:192.

[74]- محمد مواعدة، نظام الحزب الواحد، الواقع والنتائج، مجلة الكتاب الوحدة. العدد2. ص:217.

[75]- المرجع نفسه،ص:219 .

الديمقراطية ولدت من رحم الكاتوليكية، فكثير من المبادئ الديمقراطية معادية للإسلام، فنجد أن الشعب هو مصدر الحكم والتشريع في النظام الديمقراطي، بينما النظام الإسلامي ينبني على مقولة ما الحكم إلا لله، زد على ذلك أن الإسلام يرفض التمييز بين الديني و السياسي ومن ثم فالمشاركة السياسية مرتبطة بالانتماء الديني، انطلاقا من هذا نجد أن بعض الحركات الإسلامية ترى – تحت هذه الآلية- أن لا مانع من التعددية والانتخابات حتى تصل إلى الحكم، ولكن ليس بعد ذلك، فإذا وضعت يدها على مقاليد السلطة تغيرت اللعبة جذريا، فهي دولة مقدسة فيجب أن تبقى كما هي ولا يمكن لأي قوة أخرى أن تنزلها من سدة الحكم.[76]

ولكن هناك بعض العلماء الذين حاولوا التوفيق بين الدين والديمقراطية، معتبرين أن الديمقراطية ما هي إلا جزء من الشورى.

بالإضافة إلى هذه العوائق يمكن إضافة التركة السياسية للديكتاتوريات السابقة، التي لم تتم تصفيتها، ومطلب العدالة وتعويض السكان عن مظالم العهود السابقة، لم تتم تلبيته والحال أن الديمقراطية لا تشتغل فوق أرضية من الأحقاد الموروثة، فلا ديمقراطية بلا مصالحة وطنية، ولا مصالحة وطنية بدون تلبية مطلب العدالة لشعوب عانت من أشكال جماعية من القمع والتعذيب [77]، فبدون إيجاد حلول لهذه العوائق لا يمكن الحديث عن إمكانية الانتقال الديمقراطي.

[76]- خالص حلبي، ظاهرة العنف الجزائري: محاولة للفهم العربي. العدد474، ماي 1995 ص: 36

[77]- جورش طربيشي، مرجع سابق، ص:124.

خاتمة

إن الغرض من دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي نظريا ، هو الخروج بخلاصة سليمة لإزالة اللبس والتعقيد عن هذا المفهوم، سواء تعلق الأمر بماهيته في حد ذاته، أو في إطار علاقته بباقي المفاهيم المشابهة.

كما أن مفهوم الانتقال الديمقراطي ليس بالضرورة أن يطبق داخل البلدان بنفس الآليات والطرق التي تم ترسيخه بها، في الغرب، وذلك لسبب بسيط هو اختلاف بين البيئات، ثم إن الشروط وعوائق الانتقال الديمقراطي في الدول الغربية ليست هي نفس الشروط والعوائق التي ينبغي تواجدها داخل بلدان العالم الثالث لتحقيق الانتقال، كما أن هذا الموضوع لازال موضوعا جنينيا.

وهكذا لن يرتاح همنا المعرفي إلا بعد أن نجد تجسيدا على أرض الواقع، فمن المعلوم أن مجموعة من الدول دخلت مغامرة الانتقال الديمقراطي، ومن بينها الدول العربية، انطلاقا من هذا يمكن التساؤل عن مدى تحقيق شروط الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، وإلى أي حد تمكنت من تجاوز المصاعب التي تعوق عملية الانتقال الديمقراطي، وهل يمكن القول بأنها تعيش ما يمكن تسميته بالانتقال الديمقراطي؟

لائحة المراجع

المعجم:

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت.

الكتب

- برهان غليون، "حول الخيار الديمقراطي. دراسة نقدية" مركز دراسات الوحدة العربية 1994.
- بورهان غوليوم، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1986.
- جورج طربيشي، في ثقافة الديمقراطية، بيروت الطبعة الأولى 1998.
- صامويل هانغتون، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20".
- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، 2001، المغرب.
- عبد الكريم غلاب، دفاع عن الديمقراطية،(د.ن)،(د.ط) .
- محمد أتركين، الدستور والدستورالية "من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق. سلسلة الدراسات الدستورية 1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى 2007148.

الأطروحات والبحوث والعروض:

- الرائد فريد عثمان، أثر انتخابات الهيئة المحلية الفلسطينية فغي تفعيل المشاركة السياسية، (2004-2009)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، نابلس، 2010.
- الصديق نخلي، الرأي العام والانتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول –وجدة- ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2004-2005.
- بلخيرة محمد، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية-"الوطنية" مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2004.
- حسن صالح علي أيوب، آفاق التحول الديمقراطي، في النظام السياسي الفلسطيني، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين نابلس، 2006.
- عادل ابن جبارة، الملكية والانتقال الديمقراطي، بالمغرب، نحو قراءة مستقبلية، للنسق السياسي بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة 1999-2000.
- عرض، طلب السنة الأولى من السلك الثالث، مقاربة المفاهيمية للتنمية السياسية، ماستر الدراسات السياسية والدستورية، ميلود بوتريكي، 2010/2011.
- عزيزة مؤمن، إشكالية التنمية السياسة في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، 2001-2002.

- فراس عبد الله أحمد صليح، الرأي العام الفلسطيني، وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، أطروحة لنيل الدكتوراه في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس، 2009.

- فوز نايف ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 /2006، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

- محمد سعد أبو عمود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر قصية الديمقراطية في الوطن العربي، 2004.

المحاضرات:

- المرزوقي بن يونس، الأنظمة السياسية للدول النامية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة قانون عام، كلية الحقوق جامعة محمد الأول بوجدة 1998/1997.

المقالات:

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت 2000.
- العربي. العدد 474.
- العربي، العدد 575، 2006/10.
- المستقبل العربي العدد 380.
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة، بيروت، 1997.
- جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه- من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية و fondyione Eni Enrico Mattei، الطبعة الثانية، بيروت، 2000.
- رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد العزيز النويضي، "شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب" دفاتر الشمال عدد 2 سنة 1997.
- كتاب الوحدة العدد الثاني،سنة 1986 .
- مايكل هيتسون، الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن التحولات السياسية العربية في التسعينات، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- مجلة إضافات، العدد الثامن، خريف 2005.
- مجلة العربي. العدد 465.
- مجموعة باحثين، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ لدراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى 2007.
- محمد الرضواني "المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب" الاتحاد الاشتراكي، 03/03/2010.
- محمد جسوس: تقرير عن المنتدى السياسي الثاني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد الثقافية والعلوم حول إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة شؤون مغربية، عدد 12 فبراير 1997.
- مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب "التحول الديمقراطي بالمغرب الرهانات، والمعوقات والحدود " التقرير السنوي 2003، منشورات منتدى المواطنة.
- ناجي شربي، المؤسساتية السياسية الفلسطينية وإستراتيجية التحول الديمغرافي، مجلة الدين والسياسة والديمقراطية، 2007.
- نوريت هيرتس –ترجمة صديق حطاب، السيطرة الصامتة، مجلة عالم المعرفة، العدد 336.
- هشام الصمدي،أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية (دراسة حالة دول إيسكوا) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 6، أكتوبر 2009.

الويبوغرافيا:

- http ://berkouk-mhand.yolasite.com/e-books.php.

- www.bibalix.org.htm

- www.almarzougui.net

الفهرس: